

تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية

أ.د حاكم محسن محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المستخلص

تعد آليات الحوكمة ضوابط حاكمة لسلوك وأخلاقيات منظمات الأعمال والهدف من ذلك هو السير في الطريق الصحيح الذي يوصل هذه المنظمات إلى تحقيق أهدافها دون انحرافات مما يعكس ذلك أثره على أداء منظمات الأعمال بشكل ايجابي اذا ماتم تطبيق هذه الضوابط بإحكام ويأتي هذا البحث كمساهمة جادة على هذا الطريق ، إذ خضعت مجموعة من شركات القطاع الخاص للبحث والدراسة وفق منهج علمي سليم وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

مقدمة :- (Introduction)

في ظل المتغيرات الدولية والتطورات المتلاحقة وزيادة في الوعي والإدراك لطبيعة هذه المتغيرات وتأثيراتها المهمة ، حظيت الحوكمة بالاهتمام الواسع ولذلك اصبحت موضع بحث ودراسة الاكاديميين والباحثين والعاملين على ادارات منظمات الاعمال واصحاب المصالح في هذه المنظمات فهي مسؤولة مسؤولية اجتماعية اذ ان هناك التزام اخلاقي واجتماعي للمنظمات بعدها الجزء امام الكل (المجتمع).

فالحوكمة هي مجموعة من القواعد والمبادئ التي على هذه المنظمات ان تلتزم بها وتطبيقها باحكام من اجل ضمان السير في الطريق الصحيح وصولا الى تحقيق الأهداف المرغوبة والمعبرة عن الأداء الأفضل ويتناول هذا البحث تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة وهي مجموعة من القواعد التي على المنظمات الالتزام بها والمؤشرات المعبرة عن الاداء الافضل وطبق البحث على مجموعة من شركات القطاع الخاص العراقي وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

اولا :- منهجية البحث :-

أ- مشكلة البحث :-

تتلخص مشكلة البحث في الاتي :-

تمارس منظمات الاعمال نشاطاتها الاقتصادية دون مراعاة لقواعد الحوكمة مما يؤدي الى الاخلال في مستويات الاداء لديها وذلك بغياب الاشراف والرقابة والإخلال بقواعد الحوكمة مما يقتضي المساهمة في التشخيص ووضع الحلول.

ب- هدف البحث :-

يهدف البحث الى ما يأتي :-

١- التأطير الفكري والنظري لموضوع الحوكمة الذي اصبح من الموضوعات التي تحظى بالاهتمام المتزايد من لدن الجهات الرقابية ومن منظمات الاعمال ذاتها.

٢- الكشف عن العلاقة بين اليات الحوكمة ومؤشرات الاداء في المنظمات موضوع البحث.

ج- فرضية البحث :-

يقوم البحث على فرضية مفادها :-

ان تطبيق قواعد واليات الحوكمة على النشاط الاقتصادي لمنظمات الاعمال يؤدي الى تحسين مستوى الاداء .

د- اهمية البحث :-

تتعلق اهمية البحث من اهمية الحوكمة ودورها في الرقابة والاشراف اللذان يساهمان في تحقيق اهداف المنظمة على وفق المسارات السليمة والتي تتسجم مع المعايير والمقاييس المعتمدة في تحديد وقياس مستويات الاداء في منظمات الاعمال عموما في ظل اقتصاديات معرضة الى التغيرات المستمرة .

هـ - الاساليب الاحصائية المستخدمة في البحث :-

استخدمت الاساليب الاحصائية الاتية في تحليل العلاقات بين اليات الحوكمة ومؤشرات الاداء . (المشهداني وهرمز ، ١٩٨٩)

١- الارتباط :-

$$r_{xy} = \frac{(n \sum xy) - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n(\sum x^2) - (\sum x)^2} \sqrt{n(\sum y^2) - (\sum y)^2}}$$

إذ أن :- r_{xy}

معامل الارتباط البسيط :- يقيس العلاقة بين المتغيرين x المتغير المستقل و y المتغير التابع

حجم العينة :- n

٢- معامل التحديد :مقياس R^2

يفسر مقدار التأثير للمتغير المستقل (x) على المتغير التابع (Y) .

ز- عينة البحث :-

اجرى البحث في ست شركات من شركات القطاع الخاص (الصناعات الغذائية) وهي عينة عمدية وهذه الشركات هي :-

١- شركة البيرة الشرقية .

٢- شركة المشروبات الغازية .

٣- شركة ميسان للصناعات الغذائية .

٤- شركة الصناعات الكيماوية العطرية .

٥- شركة نينوى للصناعات الغذائية .

والجدول الاتي يبين معلومات وبيانات تعريفية لهذه الشركات :-

جدول (١) الشركات عينة البحث

ت	المعلومات والبيانات الشركة	نشاط الشركة	تاريخ التأسيس	راس مال التأسيس	تاريخ الادراج في السوق المالية
١	شركة البيرة الشرقية	انتاج البيرة والمثلجات	١٩٥٤/٩/٢٧	٣ مليون دينار	٢٠٠٤/٩/١٨
٢	شركة المشروبات الغازية	انتاج المشروبات الغازية	١٩٨٩/٢/٧	٥ مليون دينار	١٩٨٩/٢/٧
٣	شركة ميسان للصناعات الغذائية	انتاج المشروبات الغازية والغذائية	١٩٨٩/٦/١٧	٤,٥ مليون	٢٠٠٤/٩/٤
٤	شركة الصناعات الكيماوية والعطرية	انتاج من انواع المشروبات الكحولية	١٩٤٦/٦/١٩	٩٤ ألف دينار	٢٠٠٤/٧/٢٥
5	شركة نينوى للصناعات الغذائية	انتاج المشروبات الغازية	١٩٨٩/٥/٩	٦,٥ مليون دينار	٢٠٠٤/٨/٣

ثانيا:- الاطار النظري للبحث :-

أ- الحوكمة (Governance)

١- أطار مفاهيمي :-

في الوقت الذي جرى فيه الحديث عن العولمة ودورها في تبسيط الاجراءات التي تسهل انتقال رأس المال والقوى العاملة وازالة القيود بين الدول وكأنها اعصار لايمكن الوقوف منه بالضد ، أصبحت الحاجة متزايدة لايجاد معايير معتمدة ومقبولة تتوافق محليا ودوليا ولاسيما في اعقاب الازمة الاسيوية عام ١٩٩٧ (رمزي ، ٢٠٠٠) والتي تسببت في انخفاض العملة الوطنية بعد ان تم سحب رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في هذه المجموعة من الدول والنااتج عن غياب

الرقابة والاشراف من لدن الحكومات ولذلك فان الحوكمة في ابسط معانيها هي مجموعة من القواعد والمبادئ الاشرافية والتي من خلال العمل على تطبيقها يمكن تجنب المخاطر المحيطة بمنظمات الاعمال سواء في بنيتها الداخلية او الخارجية ، هذه القواعد والمبادئ التوافقية تعتمد على توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية (فون، ٢٠٠٢) .

وان هذا التوافق والانسجام بين المعايير المحلية والدولية يكسب حوكمة الشركات اهمية اكبر في الديمقراطيات الناشئة وذلك بسبب ضعف النظام القانوني الذي لايساعد على تنفيذ أو إجراء العقود وحل النزاعات بطريقة فعالة (www.hawkama.net.2004) أذ ان حوكمة الشركات الجيدة تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية والحد من هروب رؤوس الاموال والفساد الاداري والمالي الامر الذي يؤدي الى تسهيل التمويل وجعله متاحا عند الحاجة اليه من منظمات الاعمال ، كما تساهم حوكمة الشركات في تحسين قدرة شركات القطاع الخاص في مواجهة الاحتياجات للاستثمار الاجنبي والمحلي . (حماد ، ٢٠٠٥)

وقد ساهمت الحوكمة من خلال المراقبة والتحليل في تحقيق التقدم في العديد من المجالات وكانت عملية الافصاح والشفافية من ابرز مجالات التقدم في مجال حوكمة الشركات وهذا ما حصل عام ١٩٩٩ في روسيا وباشراف من المعهد الروسي للمديرين .

وفي منتصف سنة ٢٠٠٠ اجرت احدى الشركات البريطانية مسحا لنوعية السياسات الخاصة بعلاقات المستثمرين في (٢٧) دولة من دول الاسواق الناشئة وقد بينت نتائج المسح ان شركات البترول الروسية جاءت في ترتيب (١١) معيار من مجموع (١٣) معيار حددها المسح منها عمق ووضوح المعلومات المقدمة للمستثمرين وجودة المعلومات التي تقدم وجها لوجه في الاجتماعات الثنائية وجودة المعلومات المقدمة عن الحوكمة في مواقع الانترنت (بيليوف، ٢٠٠٣) كما تحسنت اجراءات حوكمة الشركات في مجال اعداد الوثائق الداخلية للشركة ، أذ نص قانون الشركات الروسية للاجتماعات العامة للمساهمين ومجلس الادارة ولجان مجالس الادارة والعضو التنفيذي ولجنة الادارة ولجنة المراجعة وخدمة الرقابة المالية والمراجعة الداخلية واعلان سياسة توزيع الارباح واعلان الشركة للسياسة التي تتبعها في اعداد المعلومات ممايساعد على ادراك المساهمين سياسة اتخاذ القرارات في الشركة (الخالدي ، ٢٠٠٨) .

٢- مقومات الحوكمة (governance supports)

تحتاج الحوكمة الى مجموعة من المقومات لدعم تطبيق وتسنين قواعدها ومبادئها الاساسية المحددة من اجل احكام الاشراف والرقابة على السياسات والاجراءات والقرارات التي تتخذ من قبل ادارة منظمات الاعمال وابرز هذه المقومات :-

- ١- توفر القناة الكاملة لدى ادارة المنظمات بقبول قواعد ومبادئ الاشراف والرقابة وهذه القناة مهمة واساسية .
- ٢- توفر الثقة بين الاطراف المعنية في المنظمة من الادارة بالعاملين والعاملين بادارة المنظمة .
- ٣- وضوح التشريعات والسياسات والقواعد والمبادئ الحاكمة اذ ان الوضوح يعد غاية في الاهمية اذ يسهل ذلك تطبيق القواعد والمبادئ .
- ٤- وضوح وامكانية تطبيق اليات الحوكمة المراد تطبيقها من اجل الوصول الى النتائج بشكل دقيق وواضح .
- ٥- نظام اتصالات متطور وبتقنيات حديثة يسهل الاتصال بين الاطراف ذات العلاقة .
- ٦- الاجراءات والسياسات الفاعلة المتضمنة التوجيه والارشاد وتحديد المواقف السلبية والايجابية .

ب-آليات الحوكمة (Governance mechanisms)

حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ والقواعد عن حوكمة الشركات على أثر اجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري في ٢٧-٢٨ نيسان ١٩٩٨ وذلك الى جنب الحكومات القوية والمؤسسات الدولية الاخرى ذات الصلة والقطاع الخاص وبعد ان تمت الموافقة عليها عام ١٩٩٩ اصبحت تشكل اساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل دول المنظمة وغيرها من الدول الاخرى وقد تمت الموافقة عليها من جانب منتدى الاستقرار المالي (Financial stability forum) بعدها احد المعايير الاثنى عشر الرئيسية للنظم المالية وتبعاً لذلك اصبحت الاساس لعنصر حوكمة الشركات في تقارير البنك الدولي / صندوق النقد الدولي عن مراعاة المعايير والقواعد (ROSC)(CIPE,2004) شبكة المعلومات الدولية (www.cipe.egypy.org) .

وكانت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات هي :-

١- ضمان وجود اساس لاطار فعال لحوكمة الشركات .

٢- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لاصحاب حقوق الملكية .

٣- المعاملة المتساوية للمساهمين .

٤- دور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات .

٥- الافصاح والشفافية .

٦- مسؤوليات مجلس الادارة .

وفي ادناه شرح موجز لكل من هذه المبادئ والاليات .

١-ضمان وجود اساس لاطار فعال لحوكمة الشركات :-

من أجل ضمان اطار فعال لحوكمة الشركات يجب ان يكون هناك اساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يساعد المشاركين كافة في السوق في اتخاذ علاقات تعاقدية خاصة ويضم اطار الحوكمة عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والتزامات مالية ، ان ذلك يتطلب اشراف الدولة واحكام الرقابة على سير الاعمال والانشطة الاقتصادية التي تقوم بها المنظمات والتحقق من كونها تسير على وفق الضوابط واليات الحوكمة وبما ينسجم مع المعايير الدولية المحددة (CIPE,2004) شبكة المعلومات الدولية .

٢-حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لاصحاب حقوق الملكية :-

من اساسيات وقواعد الحوكمة ان يكون للمساهمين حق المشاركة وبصورة فعالة في الانتخاب والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين واحاطة جميع المساهمين بقواعد الاجتماع ومواعيده وسياقاته واليات الاجتماع والسماح لهم بالمناقشة وطرح الاسئلة والمداخلة بما يخدم العملية بشكل شامل اذ ان بعض الطروحات قد تساهم في اغناء السياسات والقرارات التي قد تتخذ من قبل الجهات ذات العلاقة ويمكن ان تكون دليلا ومرشدا لان المساهمين هم مواطنين وعلى تماس مع عامة الشعب ويمكن معرفة بعض الحقائق وم المطلوب من منظمات الاعمال في المجتمع .

٣-المعاملة المتساوية للمساهمين :-

ويقصد بذلك هو ان يتم تسهيل كل مايتعلق بانشطة المساهمين والتعامل معهم بشكل متساوي باعتبارهم مالكين مهما اختلفت نسب ملكياتهم الا انهم مساهمون لهم حق التعامل بالمثل مع بقية اقرانهم من المساهمين ولذلك يحق لهم التصويت والانتخاب وطرح الاراء والافكار والمناقشة والحوار والمداخلة في اجتماعات الهيئة العامة وضمان هذا الحق لجميع المساهمين دون تميز .

٤- دور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات:-

اصحاب المصالح هم المالكين ولذلك ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة لهم في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات وان تكون لهم القدرة في التعبير عن آراءهم فيما يتعلق بسياسة مكافآت اعضاء مجلس الادارة ومن طبيعة المصلحة الذاتية لكل مساهم تتولد لديه الرغبة الشديدة في ان تكون هناك اليات حاكمة وضابطة لكل المنظمة التي يساهم فيها ولذلك فهو يمكن ان يساهم في حوكمة الشركة التي ينتسب اليها وبما يحقق اهداف اليات الحوكمة .

٥- الافصاح والشفافية :-

من القواعد المهمة هي الافصاح والشفافية لذا ينبغي الافصاح عن كل البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط المنظمة والتغيرات الهيكلية والرأسمالية والتي من شأنها اعطاء المالكين فرصة من السيطرة والتحكم عن كل مايتعلق من الرقابة والاشراف والسيطرة والتي قد لا تتناسب مع ملكياته من الاسهم .

ولذلك فان من حقوق المساهمين ان تكون لهم فرص تتناسب مع حجم ونسب مساهماتهم في حقوق الملكية اذ ليس من المعقول ان الفرصة متاحة لمن ملكيته متدنية وتحجب عن آخر ملكيته تصل الى ضعف ملكية الآخر .

٦- مسؤوليات مجلس الادارة :-

على مجلس الادارة ان يقرر بوضوح وظائف ومسؤوليات مجلس الادارة وادارة الشركة وان تحدد هذه المسؤوليات بعيدا عن حجم وضمانة الملكية وان يتضمن في عضويته اعضاء مستقلين وبعيدين عن الشركة من اجل ضمان استقلالية القرارات واحكام الاشراف والرقابة والسيطرة كلها في صالح نشاط واهداف المنظمة ، أذ لا يمكن في ان تكون للمساهم المسيطر سلطات ضخمة في تعيين مجلس الادارة وادارة الشركة ولهذا فانه يتطلب ان يكون هناك تنوع في هياكل مجالس الادارة وانماط الملكية .

وقد وردت في قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل مجموعة من المبادئ والقواعد والاحكام التي تعد أليات الحوكمة بالنسبة للشركات العراقية ومن اجل تحليل العلاقة بين اليات الحوكمة ومؤشرات اداء منظمات الاعمال تم اعتماد الاليات الاتية (الوقائع العراقية، ١٩٩٧) :-

- ١- حددت م (٢٧) من القانون ان يكون رأس مال الشركة لاغراض ومصالح الشركة اي عدم استثماره في غير ذلك ولذلك اعطيت هذه الاهمية رقم (١) لكل الشركات ويعبر عن ١٠٠% اي ان مبلغ رأس المال استثمار في اعمال وصالح الشركة بالكامل واعطي الرمز: -X1.
- ٢- جاء في م (٢٨) عدم جواز تجاوز التزامات الشركة ٣٠٠% من اجمالي رأس مالها وحقوق الملكية الاخرى ولذلك فان حساب هذه الالية يكون على وفق الصيغة الاتية :-

$$\text{نسبة التزامات الشركة} = \frac{\text{مجموع التزامات الشركة}}{100 \times \text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطيات}}$$

وأعطي الرمز :- X2

٣- ورد في م(٤٨) من القانون ان تحتفظ الشركة بالارباح المستحقة للمساهم بما يكفي لتسديد الاقساط المستحقة عليه لحين تسديد كامل الاقساط وفوائدها التأخيرية كما اكدت م (٧٣) باقتطاع ٥% من الربح كأحتياطي ولذلك فإن حساب هذه الآلية هو مجموع الاحتياطيات لكل شركة ولكل سنة والتي تسمى احيانا الارباح المحتجزة وأعطيت الرمز X_3 .

٤- جاء في المادة (٦٤) للمساهم الحق في نقل ملكية اسهمه الى مساهم آخر أو الى الغير مع مراعاة مجموعه من الشروط من بينها مرور سنة على تاريخ تأسيس الشركة وتوزيع ارباح بنسبة ٥% ولا يجوز النقل في حالة كونها مرهونة او محجوزة او هناك قرارا قضائيا او اذا كانت شهادتها مفقودة وتحسب هذه الآلية بعدد الاسهم المتداولة في السوق المالية واعطي الرمز: X_4 .

٥- ورد في م (٧٤) التأكيد على استخدام الاحتياطي للوفاء بديون الشركة شرط ان لا يتجاوز المبلغ المدفوع لتسديد ديون الشركة ٥٠% من الاحتياطي ويخضع اي مبلغ يتجاوز هذه النسبة الى موافقة المسجل العام لذا فان حساب هذه الآلية يكون على وفق ما يأتي واعطي الرمز X_5 :-

$$\text{نسبة الدين المسدد الى الاحتياطي} = \frac{\text{مبلغ الدين المسدد}}{\text{مجموع الاحتياطي}}$$

٦- ورد في المادة (٧٨) عدم جواز تجاوز مبلغ القروض راس مال الشركة وتم حساب هذه الآلية على وفق ما يأتي:-

$$\text{نسبة القروض} = \frac{\text{القروض}}{\text{راس مال الشركة}} \times 100$$

واعطي الرمز : X_6

وهذه القاعدة هي لضمان حقوق الدائنين ومن اجل الحفاظ على المنظمة وضمان نشاطها الاقتصادي .

٧- حددت المادة (١١٢) من القانون اجتماعات مجلس الادارة مرة كل شهرين وهذا يعني ان عدد اجتماعات مجلس الادارة السنوية (٦) سنويا .

ج - مؤشرات اداء منظمات الاعمال :-

تم اختيار مؤشرات الاداء الاكثر وضوحا في اداء منظمات الاعمال وهي كل من :

١- القيمة السوقية للاسهم (Market value for shars) :- (Ross,2008) (Ross,2000) (Brigham, etal , 2005)

تعد القيمة السوقية للاسهم من المؤشرات الاساسية والمهمة لكونها ذات علاقة بتعظيم ثروة المالكين وتعتمد هذه القيمة على عدة عوامل لها قوة التأثير في ارتفاع او انخفاض هذه القيمة ومن بين هذه العوامل المؤثرة هي حجم الموجودات وسياسة الاستثمار وسياسة مقسوم الارباح .

٢- مقسوم الارباح (Divided per share) :-

يعتمد مقسوم الارباح على سياسة الشركة ومدى ملائمتها المالية فالشركة التي تحقق ارباح وهي في حالة مليئة قد تقوم بتوزيع الارباح بالكامل أو ان تحتجز او توزع الباقي وفي حالة الاعسار قد لاتقوم بالتوزيع وتحسب حصة السهم من مقسوم الارباح بقسمة الارباح المخصصة للتوزيع على عدد الاسهم المصدرة .

٣- ربحية السهم (Earning per share)

يعد الدخل الصافي بعد طرح الفوائد والضرائب ومقسوم ارباح حملة الاسهم الممتازة ان وجدوا يعد الدخل المتاح للمساهمين العاديين حملة الاسهم العادية ولذلك فان الدخل الصافي يمكن للشركة ان تتصرف به على النحو الذي ينسجم مع سياساتها وبقسمته على عدد الاسهم يتم الحصول على ربحية السهم وهي من المؤشرات المهمة في نظر رجال الاعمال المستثمرين .

٤- معدل العائد على حق الملكية (Rate of return on equity)

من المؤشرات ذات الاهتمام هو معدل العائد على حق الملكية وهو نسبة الارباح الصافية الى حق الملكية ويحظى باهتمام حملة الاسهم (المالكين) باعتباره المكافأة التي يتأملها المالك جراء استثمار ماله فيه من اموال في استثمارات الشركة التي هو واحد من مالكيها ويستخرج بقسمة الدخل الصافي على حق الملكية .

٥- معدل العائد على الاستثمار (Rate of return on Investment)

تبرز اهمية هذا المؤشر لدى المستثمرين بقبول او رفض الاستثمارات قبل الشروع فيها ومن خلال حسابه في دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية التي تعد للمشروعات وهو واحد من المعايير المعتمدة في هذه الدراسات ويحسب بقسمة الدخل الصافي على الموجودات المستثمرة ولذلك فإن $ROI=ROA$ وان الموجودات هي راس المال المستثمر

ثالثاً :- تحليل ومناقشة اليات الحوكمة :-

تتناول هذه الفقرة استعراض وتحليل ومناقشة اليات الحوكمة التي استمدت من قانون الشركات العراقية والمشار اليه في الفقرات السابقة في البحث وهي كما يأتي :-

١- رأس المال المخصص لاعمال الشركة :-

٢- يوضح الجدول (٢) ان رأس المال المستثمر في الشركة وبالكامل لصالح اعمال الشركة اي ان الرقم (١) لكل الشركات وفي جميع السنوات يشير إلى ان رأس المال يستخدم بنسبة ١٠٠% للاغراض التي حددت اصلا لادارة وتنفيذ اعمال ونشاط الشركات موضوع البحث وهذا ينسجم مع ماحدده م (٧) من القانون التي اكدت على ان يكون استغلال رأس المال لاغراض ومصالح الشركة .

جدول (٢) رأس المال المخصص لاعمال الشركة للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (X₁)

الشركة	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
شركة البيرة الشرقية		1	1	1	1	1	1	1
شركة المشروبات الغازية		1	1	1	1	1	1	1
شركة ميسان للصناعات الغذائية		1	1	1	1	1	1	1
شركة الصناعات الكيماوية والعطرية		1	1	1	1	1	1	1
شركة نينوى للصناعات الغذائية		1	1	1	1	1	1	1

٣- نسبة التزامات الشركة :-

يبين الجدول رقم (٣) نسبة التزامات الشركة تجاه الغير ويتضح من خلال ملاحظة متوسط المدة للشركات ان هذا المتوسط كان اقل من النسبة التي حددتها م (٢٨) من القانون وهو عدم تجاوز التزامات الشركة نسبة ٣٠% من اجمالي رأس مالها وحقوق الملكية عدا شركتين هما البيرة الشرقية والتي كان متوسط المدة (٣٤:٥) وشركة الصناعات الكيماوية التي بلغ متوسط المدة لها (٣٢.١) الا ان بعض الشركات وبعض السنوات تجاوزت نسبة الالتزامات النسبة المسموح بها قانونا ويعد ذلك خرقا للقاعدة .

جدول (٣) نسبة التزامات الشركات % للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (x₂)

الشركة	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
شركة البيرة الشرقية		70	20	36.1	1.4	70.0	9.2	34.5
شركة المشروبات الغازية		13.5	14.5	14.8	13.8	8.1	45	12.91
شركة ميسان للصناعات الغذائية		1.55	1.08	68.8	53.0	53.0	1.16	29.8
شركة الصناعات الكيماوية والعطرية		4.8	11.4	7.8	6	12.7	150	٣٢,١
شركة نينوى للصناعات الغذائية		10.7	32.3	38.9	23.4	2.2	37.6	24.2

٤- الاحتياطات :-

يبين الجدول (٤) مقدار الاحتياطات التي احتفظت بها الشركات سنوياً وهي جزء من الأرباح يتم احتجازها وتسمى الأرباح المحتجزة (Retained earning) من أجل إعادة استثمارها وقد تفاوتت مبالغ الاحتياطات حسب أحجام الشركات ومقدار أرباحها المتحققة إلا أن نتائج الجدول تتسجم مع ما قرره المادتين (٤٨) و (٧٣) من القانون اللتان أوجبتا احتفاظ الشركة بجزء من الأرباح المتحققة للمساهمة بما يكفي لتسديد الأقساط المستحقة عليه واقتطاع نسبة (٥%) من الربح كاحتياطي لمواجهة احتياجات الشركة .

جدول (٤) الاحتياطات (المبالغ بالآلاف دينار) للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (X₃)

المتوسط	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة / الشركة
438507.833	972068	111374	616719	822491	74051	34344	شركة البيرة الشرقية
2100665.67	1121982	953527	2484899	2625792	3103956	2313838	شركة المشروبات الغازية
133040.667	75627	165049	165984	151325	132131	108128	شركة ميسان للصناعات الغذائية
246355.333	26094	252967	371334	281487	284432	261818	شركة الصناعات الكيماوية والعطرية
308438.667	796553	208216	223038	267957	209587	145281	شركة نينوى للصناعات الغذائية

٥- المبالغ المسددة من المديونية :-

حددت م (٧٤) استخدام الاحتياطي للوفاء بديون الشركة شريطة أن لا يتجاوز المبلغ المدفوع لتسديد ديون الشركة (٥٠%) من الاحتياطي ويكشف الجدول (٥) المبالغ المسددة من المديونية والتي يتضح أن بعضها تجاوزت النسبة وبالتالي هو خروج على القاعدة فالمبالغ التي تسبقها (-) هو تسديد للمديونية أما المبالغ التي يسبقها علامة (+) يشير إلى زيادة في المديونية ويشير ذلك عدم الالتزام لبعض الشركات وبعض السنوات أيضاً .

جدول (٥) المبالغ المسددة في المديونية للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (X₄)

المتوسط	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة / الشركة
-59842.5	-699347	-325383	877845	209458	-421628	-	شركة البيرة الشرقية
-11778.6667	240878	-421313	-49797	4741	154819	-	شركة المشروبات الغازية
-3624.33333	49123	-56183	50201	-44447	-20440	-	شركة ميسان للصناعات الغذائية
858.5	3469	15213	67	-5321	-8277	-	شركة الصناعات الكيماوية والعطرية
10168.33333	32225	-3298	-20229	26216	26096	-	شركة نينوى للصناعات الغذائية

٦- نسبة القروض إلى رأس مال الشركة :-

يوضح الجدول (٦) نسبة القروض إلى رأس مال الشركة والذي يفترض عدم تجاوز مبلغ القروض رأس مال الشركة حسب المادة (٧٨) من القانون ومن خلال ملاحظة النسب لمجموع الشركات أن هناك التزام بهذه القاعدة وبالتالي لا توجد خروقات للقاعدة إذ أن أعلى نسبة كانت

(٥٠%) لشركة نينوى للصناعات الغذائية و (٤٧,٤٨%) لشركة ميسان للصناعات الغذائية وبتساوي شركتي البيرة الشرقية والمشروبات الغازية بهذه النسبة التي بلغت (٢٨,٠) وكانت شركة الصناعات الكيماوية (٤٥,٥%) مما يعني ان هناك التزام من قبل الشركات بالية الحوكمة التي حددها القانون .

جدول (٦) نسبة القروض الى راس مال الشركة % للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (X٦)

الشركة	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
شركة البيرة الشرقية		41.1	16.6	20.7	48.7	34.7	10	28.63333333
شركة المشروبات الغازية		12	14.5	12.9	12.1	75	43	28.25
شركة ميسان للصناعات الغذائية		59.7	51.5	40.3	46.5	34.1	52.8	47.48333333
شركة الصناعات الكيماوية والمطرية		46	85	20	20	47	55	45.5
شركة نينوى للصناعات الغذائية		96	11.2	14.6	91	-	90	50.46666667

٧- الاسهم المتداولة في السوق المالية :-

من خلال ملاحظة الجدول (٧) يتضح ان جميع الشركات لديها اسهم متداولة في سوق العراق المالية ويشير ذلك الى ان المساهم لديه الحق في نقل ملكيته الى الغير مع مراعاة الشروط التي حددها القانون وهذا ينسجم مع م (٦٤) اذ لا قيود على حق المساهم للتصرف بملكيته وهذا ينسجم مع الالية الحاكمة لنقل الملكية .

جدول (٧) الأسهم المتداولة في السوق المالية العراقية للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (X7)

الشركة	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
شركة البيرة الشرقية		15557369	48255287	30580679	34120334	148494608	97136605	357480.33
شركة المشروبات الغازية		36273855	52049244	84444422	13934135	217293963	955129311	3520821.7
شركة ميسان للصناعات الغذائية		1052232	406930	1785890	30014	غ م	50485	554258.5
شركة الصناعات الكيماوية والمطرية		957244	119514	1813877	1000	غ م	200000	15272.5
شركة نينوى للصناعات الغذائية		9275435	24096650	43979594	1708523	4758866	43736540	21259268

غ م : غير متداولة .

٧- اجتماعات مجلس الادارة :-

كما يوضح الجدول (٨) ان اجتماعات مجلس الادارة منتظمة وبعدها اجتماع واحد لكل شهرين وبمجموع (٦) اجتماعات سنوية وهذا ينسجم مع ما جاء به م (١١٢) من القانون وتعد قرارات المجلس قرارات حاكمة اشرافية رقابية على أنشطة الشركات وبالتالي يشير ذلك الى التزام الشركات وادارتها بهذه القاعدة .

جدول (٨) اجتماعات مجلس الادارة السنوي للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (Xg)

المتوسط	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة / الشركة
6	6	6	6	6	6	6	شركة البيرة الشرقية
6	6	6	6	6	6	6	شركة المشروبات الغازية
6	6	6	6	6	6	6	شركة ميسان للصناعات الغذائية
6	6	6	6	6	6	6	شركة الصناعات الكيماوية والعطرية
6	6	6	6	6	6	6	شركة نينوى للصناعات الغذائية

رابعاً:- تحليل مؤشرات الاداء :-

تتضمن هذه الفقرة تحليلاً لابرز (٥) خمس مؤشرات من مؤشرات اداء الاعمال هي :-

١- القيمة السوقية للاسهم :-

تعبر القيمة السوقية للاسهم عن مستوى اداء المنظمة اذ ان المستثمرين ورجال الاعمال عندما يقبلون على اقتناء اسهم الشركات المتداولة في السوق المالية يكون ذلك من خلال البيانات والمعلومات التي حصلوا عليها نتيجة البحث والتحليل لاداء الشركات ولذلك ترتفع او تنخفض القيمة السوقية للاسهم بزيادة وانخفاض عمليات البيع والشراء ويوضح الجدول (٩) القيمة السوقية لاسهم الشركات موضوع البحث ويلاحظ عدم اتساق الاسعار فهي متباينة بين مرتفعة ومنخفضة عدا شركة الصناعات الكيماوية والعطرية تميزت بين الشركات بارتفاع اسعار اسهمها وان كان هناك تبايناً في مستويات اسعار اسهمها خلال السنوات ففي عام ٢٠٠٠ بلغ سعر السهم (٥٥٠) ديناراً ووصل ادنى مستوياته سنة ٢٠٠٥ اذ بلغ (٩٠) ديناراً ويسري هذا التباين على جميع الشركات وكما هو معلوم ان لفقدان الاستقرار الامني أثراً واضحاً في هذا التباين اذ ان المستثمرين لا يجدون حافزاً للتوجه الى السوق المالية والاستثمار في الاوراق المالية بسبب فقدان الاستقرار الامني .

جدول (٩) القيمة السوقية للاسهم (دينار) للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (Y1)

المتوسط	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة / الشركة
16.6	4	5.6	21.35	15.1	14.55	39	شركة البيرة الشرقية
20.94166667	4.35	15.35	13.2	10.5	21.15	61.1	شركة المشروبات الغازية
61.69166667	45	غ م	57.4	42.75	128	97	شركة ميسان للصناعات الغذائية
195.7333333	90	غ م	150	144.4	240	550	شركة الصناعات الكيماوية والعطرية
20.63333333	9	23	14.9	11.5	20.9	44.5	شركة نينوى للصناعات الغذائية

غ م : غير متداولة .

٢- مقسوم الارباح Dividends :-

يبين الجدول (١٠) مقسوم الارباح (DPS) لكل شركة من الشركات موضوع الدراسة ويعتمد مقسوم الارباح على سياسة الشركة وملائتها المالية ، فالشركات المليئة تتخذ قراراً بتوزيع الارباح على المساهمين وبخلاف ذلك يتم احتجاز الارباح لاعادة استثمارها لاسيما في حالة

التوسعات الاستثمارية ، ويتضح من الجدول تباين مقسوم الارباح لكل شركة من الشركات الا ان شركة الصناعات الكيماوية تميزت من بين المجموعة بارتفاع متوسط المدة اذ بلغ (١٩٥,٧) دينارا تليها شركة ميسان للصناعات الغذائية و الارباح يتم توزيعها الى المساهمين حسب قرار تتخذه الشركة .

جدول (١٠) مقسوم الارباح (دينار DPS) للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (Y2)

الشركة	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
شركة البيرة الشرقية		39	14.55	15.1	21.35	5.6	4	16.6
شركة المشروبات الغازية		61.1	21.15	10.5	13.2	15.35	4.35	20.94166667
شركة ميسان للصناعات الغذائية		97	128	42.75	57.4	غ م	45	61.69166667
شركة الصناعات الكيماوية والعطرية		550	240	144.4	150	غ م	90	195.7333333
شركة نينوى للصناعات الغذائية		44.5	20.9	11.5	14.9	23	9	20.63333333

غ م : غير متداولة

٣- ربحية السهم :- Earning per share

ربحية السهم من المؤشرات التي تعتمد الادارة ورجال الاعمال المستثمرين اذ يعبر هذا المؤشر عن مستوى الربحية لاسيما ان استخراج ربحية السهم ناتجة عن قسمة الدخل المتاح للمساهمين بعد طرح التكاليف والفائدة الضريبية من الايرادات على عدد الاسهم المصدرة في الشركة رغم ان ربحية السهم ليست هي الربحية التي تعني المالك الراغب في الحصول على الارباح وانما الذي يهمه اكثر هو ماسيحصل عليه من مقسوم الارباح ولكن عندما تقوم الشركة بتوزيع كامل الارباح يصبح كل من ربحية السهم وحصة السهم من الارباح متساوية ويوضح الجدول هذه الربحية للشركات المدروسة ويبين ان شركة الصناعات الكيماوية كانت الاعلى في متوسط المدة اذ بلغ (١٩,٣) دينارا كما يوضح ذلك متوسط المدة للشركة ذاتها في

الجدول (١١) جدول (١١) ربحية السهم (دينار EPS) للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (Y3)

الشركة	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
شركة البيرة الشرقية		1.3	1.95	1.075	0.947	0.248	0.29	0.968333333
شركة المشروبات الغازية		0.9	1.375	1.575	0.315	0.068	0.008	0.706833333
شركة ميسان للصناعات الغذائية		2.1	3.55	1.25	1.6	0.6	1.18	1.713333333
شركة الصناعات الكيماوية والعطرية		5.35	12.975	39.6	20.3	18.3	19.4	19.32083333
شركة نينوى للصناعات الغذائية		0.8	1.5	0.55	0.35	0.019	0.084	0.5505

٤- معدل العائد على حق الملكية :- Return on equity

تميزت شركة الصناعات الكيماوية باعلى متوسط عائد على حق الملكية اذ بلغ هذا المتوسط للمدة (٣٣,٩٣%) في حين اقتربت بمتوسط المدة كل من شركة البيرة الشرقية وشركة نينوى للصناعات الغذائية اذ بلغ متوسط كل منهما (٢٢,٠٩%) و (٢١,٣٧%) على التوالي بينما كانت كل من شركتي ميسان للصناعات الغذائية وشركة المشروبات الغازية هي الادنى في متوسط

المدة لمعدل العائد على حق الملكية اذ كان (١١,٥%) و(٨,١٣%) على التوالي ويعكس هذا التباين في متوسط العائد على حق الملكية تباينا في مستويات اداء الشركات المبحوثة ويوضح ذلك الجدول (١٢) .

جدول (١٢) معدل العائد على حق الملكية % (ROE) للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (Y4)

الشركة	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
شركة البيرة الشرقية		39.6	64	28.8	-0.31	-0.23	0.39	22.09333333
شركة المشروبات الغازية		12.8	13.4	22.9	-0.21	-0.05	-0.007	8.138833333
شركة ميسان للصناعات الغذائية		21.3	23.5	11.4	13.3	0.135	-0.52	11.51916667
شركة الصناعات الكيماوية والعطرية		41.7	56.9	42.6	21.5	19.7	21.2	33.93333333
شركة نينوى للصناعات الغذائية		32.6	55.7	19.9	20.1	-0.049	-0.008	21.37383333

٦- معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment)

يعد معدل العائد على الاستثمار من المؤشرات المهمة من وجهة نظر المستثمرين ورجال الاعمال للتوجة بالاستثمار نحو الشركات او المشروعات التي تتميز بمعدل عائد مرتفع ومن خلال مراجعة الجدول (١٣) يتضح ان اعلى قسط كان لشركة ميسان للصناعات الغذائية اذ بلغ (٥١,٨%) تليها شركة الصناعات الكيماوية والذي بلغ (٣١,٦%) وتساوت شركتي البيرة الشرقية وشركة نينوى للصناعات الغذائية بمتوسط العائد تقريبا.

جدول (١٣) معدل العائد على الاستثمار للمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (Y5)

الشركة	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
شركة البيرة الشرقية		0.33	0.373	0.165	-0.108	0.11-	0.31	0.1963333333
شركة المشروبات الغازية		0.112	0.118	0.2	0.04	0.046-	0.007-	0.0783333333
شركة ميسان للصناعات الغذائية		0.102	0.91	0.67	0.68	0.75	0.024-	0.518666667
شركة الصناعات الكيماوية والعطرية		0.382	0.543	0.396	0.203	0.183	0.194	0.3168333333
شركة نينوى للصناعات الغذائية		0.274	0.509	0.165	0.178	-0.0002	-0.006	0.1866333333

خامسا :- مناقشة نتائج تحليل العلاقة بين اليات الحوكمة ومؤشرات الاداء :-

أ) علاقات الارتباط و معامل التحديد بين المتغير المستقل (X2) والمتغير المعتمد (Y1) :-
يوضح الجدول (١٤) مستوى الارتباط بين المتغيرين وكانت اعلى درجة ارتباط بين المتغيرين لشركة البيرة الشرقية اذ بلغت (٨١,١%) مقابل معامل تحديد (٦٥,٧%) وهذا يعني ان ما نسبته (٦٥,٧%) يفسر التأثير بين المتغيرين وادنى مستوى للارتباط كان (٠,٠٠٠) وكانت علاقات الارتباط لبعض الشركات عكسية لكنهما علاقات ضعيفة ويشير ذلك الى ضعف العلاقة

بين المتغيرين وبلغ الارتباط لشركة المشروبات الغازية (٨٧,٣) مقابل معامل تحديد (٦٧,٢%)
يفسر مستوى التأثير بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد .

جدول (١٤) علاقات الارتباط او معامل التحديد بين المتغير المستقل (X2) والمتغير المعتمد (Y1) :-

الشركة	البيانات	r	R ²				
شركة البيرة الشرقية	0.811	-0.250	0.330	0.296	-0.040	0.657	0.063
شركة المشروبات الغازية	-0.873	-0.413	-0.389	-0.350	-0.320	0.762	0.170
شركة ميسان للصناعات الغذائية	-0.015	-0.324	-0.284	0.277	-1.000	0.000	0.105
شركة الصناعات الكيماوية والعطرية	-0.455	0.018	0.000	-0.545	-0.545	0.207	0.000
شركة نينوى للصناعات الغذائية	-1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000

ب) علاقات الارتباط و معامل التحديد بين المتغير المستقل (X3) والمتغير المعتمد (Y2) :-

تباينت مستويات الارتباط بين المتغيرين كما موضح في الجدول (١٥) الذي يشير الى ان هذه العلاقة كانت ايجابية ومرتفعة (٩٦,٥٦) مقابل معامل تحديد (٧٤,٨) مما يشير الى درجة تفسير عالية قياسا مع بقية المتغيرات وعلاقاتها ببعض وتباينت مستويات الارتباط بين المتغيرين لكل الشركات كما هناك علاقات ارتباط متباينة في مستوياتها لكن هذه العلاقات كان بعضها ضعيفا وعكسيا او ايجابيا وهذا يشير الى ان مستوى التأثير بين المتغيرين ليست بالمستوى الذي يمكن ان يعول عليه في تحديد درجة تأثير الاحتياطات على مقسوم الارباح .

جدول (١٥) علاقات الارتباط او معامل التحديد بين المتغير المستقل (X3) والمتغير المعتمد (Y2)

الشركة	البيانات	r	R ²				
شركة البيرة الشرقية	-0.421	0.136	-0.434	-0.468	-0.635	0.177	0.018
شركة المشروبات الغازية	0.260	0.865	0.831	0.671	0.193	0.067	0.748
شركة ميسان للصناعات الغذائية	-0.014	-0.335	-0.156	0.071	0.651	0.000	0.112
شركة الصناعات الكيماوية والعطرية	0.243	-0.075	0.053	0.276	0.286	0.059	0.006
شركة نينوى للصناعات الغذائية	-0.576	-0.246	-0.439	-0.522	-0.515	0.332	0.061

ج - علاقات الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل (X4) والمتغير المعتمد (Y3) ربحية السهم:-

كانت درجة العلاقة بين المتغير المستقل (X4) المبالغ المسددة للمديونية والمتغير التابع (Y3) ربحية السهم تكاد ان تكون معدومة عدا بعض العلاقات الطفيفة بين المتغيرين وهي لشركة نينوى للصناعات الغذائية اذ بلغت العلاقة (٣٤,١%) مقابل معامل تحديد (١١,٦١) في حين كانت العلاقة معدومة لبقية الشركات وكذلك كان معامل التحديد الذي ينسجم مع مستوى الارتباط ضعيفا ايضا كما يوضح ذلك الجدول (١٦) .

جدول (١٦) علاقات الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل (X4) والمتغير المعتمد (Y3) ربحية السهم

R^2					r					الشركة / البيانات
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠		شركة البيرة الشرقية
0.000	0.000	0.000	0.000	0.087	0.000	0.000	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	0.294	شركة المشروبات الغازية
0.000	0.000	0.000	0.000	0.003	0.000	0.000	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	0.052	شركة ميسان للصناعات الغذائية
0.000	0.000	0.000	0.000	0.052	0.000	0.000	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	0.228	شركة الصناعات الكيماوية والعطرية
0.000	0.000	0.000	0.000	0.116	0.000	0.000	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	0.341	شركة نينوى للصناعات الغذائية

ولشركة نينوى للصناعات الغذائية اذ بلغت (٣٤,١%) مقابل معامل تحديد (١١,٦%) ويعني ذلك ان مستوى تفسير التأثير لمعامل التحديد كان ضعيفا ولشركة المشروبات الغازية كان الارتباط (٢٩,٤%) مقابل معامل تحديد (٧,٨%) وتسري هذه العلاقات الضعيفة وبعضها معدومة لبقية الشركات.

د- علاقات الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل (X5) والمتغير التابع (Y4) :-
يبين الجدول (١٧) ان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (نسبة القروض الى راس مال الشركة) ذات علاقات قوية وموجبه وكان اعلى مستوى ارتباط (٨٧,٩%) لشركة الصناعات الكيماوية مقابل معامل تحديد (٧٧,٣%) وهذا يعني تفسير ما نسبته (٧٧,٣%) من درجة التأثير في المتغير التابع وتلي هذه الشركة شركة البيرة الشرقية اذ بلغ مستوى الارتباط (٧٢,٢%) مقابل معامل تحديد (٥٢,٢%) ويشير ذلك الى ان درجة التأثير تتجاوز (٥٠%) لمستوى التأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع اما بقية العلاقات فأن البعض منها موجب والاخر سالب ولكنها كعلاقات موجودة بين المتغيرين وتشير الى وجود أثر للمتغير المستقل في المتغير التابع.

جدول (١٧) علاقات الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل (X5) والمتغير التابع (Y4)

R^2					r					الشركة / البيانات
0.00	0.000	0.000	0.522	0.360	0.065	0.013	-0.014	0.722	0.600	شركة البيرة الشرقية
0.089	0.350	0.462	0.754	0.110	0.299	-0.591	-0.679	-0.868	-0.331	شركة المشروبات الغازية
0.364	0.296	0.340	0.004	0.293	-0.603	0.544	0.583	-0.064	0.541	شركة ميسان للصناعات الغذائية
0.226	0.214	0.334	0.773	0.030	0.476	0.463	-0.578	0.879	0.173	شركة الصناعات الكيماوية والعطرية
0.292	0.283	0.378	0.137	0.087	-0.540	-0.532	-0.615	0.369	0.295	شركة نينوى للصناعات الغذائية

هـ - علاقات الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل (X6) والمتغير التابع (Y5) :-
يشير الجدول (١٨) الى وجود علاقات بعضها عكسية سالبة وبدرجة عالية واخرى موجبة الا انها متباينة في مستوياتها وكانت اعلى علاقة موجبة بين المتغيرين لشركة الصناعات الكيماوية بلغ (٥٦,٥%) مقابل معامل تحديد (٣١,٩%) مما يعني ان درجة التأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع عالية اي للاسهم المتداولة في السوق المالية والتي تعني حرية المساهم (المالك) في نقل ملكيته أثر في معدل العائد على الاستثمار كمؤشر اداء مقبول يسعى اليه المستثمرين

ورجال الاعمال وكانت غالبية علاقات الارتباط عكسية لشركة البيرة الشرقية لجميع المتغيرات المستقلة الا ان معامل التحديد بمستوى يفسر العلاقة والتأثير

جدول (١٨) علاقات الارتباط ومعامل التحديد بين المتغير المستقل (X6) والمتغير التابع (Y5)

الشركة	البيانات	r	R^2				
شركة البيرة الشرقية	-0.773	-0.773	-0.724	-0.744	0.196	0.597	0.524
شركة المشروبات الغازية	-0.446	-0.446	-0.566	-0.452	0.982	0.199	0.320
شركة ميسان للصناعات الغذائية	-0.105	-0.105	-0.152	0.239	-0.301	0.011	0.023
شركة الصناعات الكيماوية والعطرية	0.193	0.193	0.565	0.310	0.279	0.037	0.319
شركة نينوى للصناعات الغذائية	-0.554	-0.554	0.036	-0.086	-0.093	0.307	0.001
						0.007	0.009

سادسا :- الاستنتاجات والتوصيات :-

(أ) الاستنتاجات :- أبرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي :-

١- بدء الاهتمام بالحوكمة بشكل واسع بعد الازمة الآسيوية التي عصفت بدول النمر - الآسيوية عام ١٩٩٧ .

٢- لا تقتصر آليات الحوكمة على المبادئ والقواعد الحاكمة التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانما يتعدى ذلك الى عدد اكبر من ذلك من الآليات الممكن استخدامها في حوكمة الشركات .

٣- طبقت الشركات جميعا الية استخدام راس المال المخصص لعمال ونشاط الشركة إذ لم تستثمر راس مالها في غير هذا النشاط اضافة الى استخدامها لآلية انتظام اجتماعات مجلس الادارة بمعدل مرة واحدة لكل شهرين اي بمجموع (٦) مرات سنويا ولذلك فإن هذين المتغيرين لم يدخل التحليل الاحصائي لعدم وجود انحراف فيهما .

٤- تباينت الشركات موضوع البحث في استخدامها لآليات الحوكمة المتبقية فالبعض منها أحسن استخدامها والبعض الآخر تجاوز حدود الاستخدام السليم مما أدى الى حدوث نتائج غير مقبولة .

٥- تبعا للتباين في حسن استخدام آليات الحوكمة تباينت مستويات اداء الشركات موضوع البحث .

٦- كانت علاقات الارتباط بين آليات الحوكمة (المتغيرات المستقلة) ومؤشرات الاداء (للمتغيرات التابعة) متباينة فالبعض كان له اثر واضح في تفسير نسبة التأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع لمعظم الشركات والبعض الآخر كان اقل وضوحا ناتج عن الوضع الاقتصادي العام في العراق .

ب) التوصيات :-

ت) في ضوء ماتم التوصل اليه من الاستنتاجات ، يرى الباحث ان يضع التوصيات الآتية:-

١- تشكيل هيئة اختصاصية لوضع اليات حوكمة جديدة او تفعيل الاليات المحددة والاشراف والرقابة على تنفيذها.

٢- اعداد وصياغة اليات الحوكمة والتشديد على الشركات لتطبيق الآليات التي تحدد.

٣-زيادة استقلالية الادارة وعضوية مجلس الادارة بمقدار يسمح باتخاذ القرارات باستقلالية دون ضغوطات خارجية .

٤-تشكيل هيئة متخصصة لتحديد مستويات مؤشرات الاداء لمنظمات الاعمال شبيهه بالمؤشرات المالية لـ داو جونز (DawJoNS) و(s&p) .

٥-توسيع صلاحيات ادارات منظمات الاعمال في الاشراف والرقابه والمحاسبة من خلال اليات تعد مسبقاً .

المراجع :-

١- الحسابات الختامية للشركات المبحوثة .

٢- المشهداني ، محمد وهرمز ، امير حنا ، " الاحصاء " ، مديرية دار الكتب والنشر - جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٣- زكي،رمزي-المحنة الاسيوية - قصة صعود وهبوط دول المعجزات الاسيوية - دار المدى للثقافة والنشر ط١ ، دمشق ٢٠٠٠ .

٤- فون ، جين شنيك ، اهمية معايير المحاسبة الدولية في دفع النمو الاقليمي ، ٢٠٠٢ ، شبكة المعلومات الدولية .

٥- شبكة المعلومات الدولية ، 2002, www.hawkama.net

٦- حماد د.طارق عبد العال- حوكمة الشركات ، المفاهيم ، المبادئ ، التجارية تطبيقات الحوكمة في المصارف - الدار الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٧- بيليكوف ، ايجور ، ممارسة حوكمة الشركات في روسيا ، ٢٠٠٣ ، شبكة المعلومات الدولية .

٨- الخالدي ، حمد عبد الحسين راضي ، تأثير الاليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية - دراسة تحليلية للمدة من

١٩٩٢ - ٢٠٠٥ ، قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد كجزء من

متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في ادارة الاعمال ، بغداد ٢٠٠٨ .

٩- شبكة المعلومات الدولية ، www.cipe.egypy.org

١٠- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، (CIPE) ، ٢٠٠٤ ، شبكة المعلومات الدولية .

١١- وزارة العدل العراقية ، جريدة الوقائع لسنة ١٩٩٧ .

12-Ross,Stephen,A,and westeriel.D and JAFe F.Jefrey,Corporate finance ,2000,Bosten.

13-Brigham ,F,Eugene and Ehrhardt, Michael,Financial Management ,theory&practice,USA,2005.

14-Ross,A,Stephen,westerfield,w,Randolph,Jaffe,Jeffreyand Jordon,D,Bradford,8ed,Boston,2008.